

2020

Electronic Currency: What it is, its Types - its Effects

Haitham Mohamed Harmi Sharif Dr.

Associate Professor of Economics and Public Finance, College of Law, American University in the United Arab Emirates, haytham201242@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/sharia_and_law



Part of the [Common Law Commons](#)

Recommended Citation

Sharif, Haitham Mohamed Harmi Dr. (2020) "Electronic Currency: What it is, its Types - its Effects," *مجلة UAEU LAW JOURNAL: Vol. 84: Iss. 84, Article 8.*
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/sharia_and_law/vol84/iss84/8

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية UAEU LAW JOURNAL* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

Electronic Currency: What it is, its Types - its Effects

Cover Page Footnote

Dr. Haitham Mohamed Harmi Sharif Associate Professor of Economics and Public Finance, College of Law, American University in the United Arab Emirates

النقود الإلكترونية ماهيتها - أنواعها - آثارها*

الدكتور
هيثم محمد حرمي شريف*

الملخص

تعتبر النقود الإلكترونية من تطورات العصر الحديث، وهي من الوسائل الإلكترونية لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى، وتستخدم بشكل واسع من قبل العديد من المؤسسات، حتى البنوك تستخدم هذه الوسيلة > وتتمتع هذه الطريقة بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال، وفي نفس الوقت الكلفة المنخفضة.

ومع ازدياد ترابط الأسواق المالية الدولية وارتفاع معدلات التعامل الدولي بالنقود الإلكترونية فإن حجم المشكلات الاقتصادية، والمالية، والقانونية سيكون كبيراً جداً، خاصة على حجم الإيرادات الضريبية، والسياسة النقدية. ويقدم المبحث الأول في الدراسة ماهية النقود الإلكترونية. يتناول المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية: مخاطرها وضوابط تنظيمها، في حين خصص المبحث الثالث: لعرض نماذج تطبيقية بالنقود الإلكترونية.

* أجاز للنشر بتاريخ ٢٢/١/٢٠٢٠.

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المشارك - كلية القانون بالجامعة الأمريكية في الإمارات .

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا } [الكهف: الآية ١٩]

يعد المال جزءاً من التاريخ البشري لما لا يقل عن ٣٠٠٠ سنة ماضية، وقبل أن يبتكر الإنسان النقود، اضطر لاستخدام السلع والخدمات كأدوات لاستبدالها مقابل سلع وخدمات تكون بحوزة الآخرين، لذلك فإن قدرته على اقتناء ما لدى الجانب الآخر كان يعتمد على ما لديه من سلع وخدمات يقبل بها الطرف الآخر. كانت تتم عمليات التبادل التجاري بين الأفراد والتجمعات السكانية بموجب عقود التجارة الحجرية، والتي عُرفت بأعمال المقايضة، وتتمثل ماهية المقايضة في كونها تجارة مباشرة للسلع والخدمات، لكن مثل هذه الترتيبات تأخذ وقتاً، ويجب توافر الرضا بين الطرفين، وألا يتم تغيير الصفقة حتى يتم التوافق على الشروط، من هنا كانت الحاجة ملحة لوجود بديل عن نظام المقايضة.

عليه يمكننا تعريف المقايضة على أنها: عملية تبادل سلع مقابل سلع أخرى أو خدمات مقابل خدمات أخرى أو أي توليفة من سلع وخدمات لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الآن وهو النقود. يوجه لنظام المقايضة العيوب الآتية: (١).

- احتمال عدم توافق الرغبات.
- احتمال تلف وتناقص قيم السلع.

(١) انظر: wikipedia.org. في ٢٦/٦/٢٠١٩

- وجود تكاليف نظير تخزين السلع.
 - الحاجة إلى معلومات وبيانات عن أثمان السلع.
 - الحاجة إلى التنقل بين الأسواق، الأمر الذي يترتب عليه ضياع الوقت والجهد.
 - صعوبة تجزئة السلع والخدمات
- هذه الأمور مجتمعة ساهمت في حث الإنسان على البحث عن بدائل، وانتهى المطاف به عند ابتكار النقود واستخدامها كأداة وسيطة للتبادل.
- ولذلك تنوعت السلع التي اتخذت نقوداً، واختلفت تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، واختلاف العادات والتقاليد حسب المجتمعات، وقد ظهر في تاريخ التطور النقدي الأنواع الآتية: (٢).

١. النقود السلعية Commodity money:

تمثل هذه النقود أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات الإنسانية من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل على أساس اعتماد سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة وتحظى بقبول عام من قبل جميع أطراف المبادلات.

٢. النقود المعدنية Metal money :

انتشر استعمال المعدن كنقود، نظراً لتمييزها عن غيرها من السلع، وسهولة صياغتها وسكها، فكانت النقود البرونزية والنحاسية التي شاع استعمالها في العصور القديمة، ومع اتساع نطاق حجم المبادلات التجارية وتطور التبادل التجاري الخارجي استخدم معدن الفضة في التداول، ومن ثم استخدم الذهب.

(٢) أنس البكري ووليد صافي: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر - عمان ٢٠٠١ ص ١٢.

٣. النقود الورقية (قابلة للتحويل): Bank note

مع ظهور العصر التجاري، واتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية، كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية وهم يتنقلون بين البلاد لأداء معاملاتهم التجارية، ونظراً لخطورة ذلك، توصلوا إلى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة؛ وذلك بإيداع ما لديهم من فضة أو ذهب لدى الصاغة في البداية، مقابل إعطائهم وصل استلام (السند) بالمبلغ المودع، مضموناً بالكامل من قبل الصاغة أو الصراف، ويتم تداول هذا الوصل أو السند بين الأفراد عن طريق التظهير، الأمر الذي ساعد على استخدامها كنقود رمزية مدعومة بالذهب أو الفضة.

ثم تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق القابلة للتحويل، حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من المعدن (الذهب)؛ لأنها تصدر أساساً كي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها، والذي تم إيداعه من قبل التجار وأصحاب الأوراق المتداولة، ويمثل ١٠٠٪.

٤. النقود النائبة: moneyDeputy^(٣)

ومع تطور المبادلات التجارية ظهرت الحاجة إلى مصارف، بالإضافة إلى قبولها الودائع، ومنحها القروض، وتقوم أيضاً بأعمال الإقراض. ويعطي المصرف لأصحاب الودائع وثائق أو سندات، يتعهد فيها أن يدفع لحاملها كمّاً معيناً من النقود المعدنية (الذهب والفضة)، ومع مرور الزمن أصبحت هذه السندات المصرفية تتداول من يد إلى أخرى دونما حاجة إلى تظهير، نظراً لما تمتعت به من ثقة وقبول عام، وهكذا أخذت تحمل السندات المصرفية (نقود سلعية) في التداول، محل النقود الذهبية والفضية.

(٣) عبدالله بن سليمان بن منيع: الورق النقدي-تاريخه، حقيقته، قيمته، حكمه-الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ٢٩.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

٥. النقود الورقية (الزامية غير قابلة للتحويل):

وفي مرحلة تالية، ونتيجة لكثرة المعروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من الذهب أن يقابلها، وعجز المصارف المركزية عن الوفاء بتعهداتها، أصدرت الدولة قانوناً يلزم الأفراد بقبول وتداول النقود الورقية، دون أن يكون للأفراد الحق في استبدالها بالذهب والفضة، وأصبح لها قوة إبراء غير محدودة بحكم القانون.

وحصرت الحكومة عمليات الإصدار النقدي غير المغطى في هيئات محددة وتحت إشراف الحكومة، خشية أن يترتب على هذه الإصدارات آثار سلبية على الاقتصاد القومي، ثم أعطى حق الإصدار للمصرف المركزي.

٦. النقود المساعدة:

وهي النقود المعدنية التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (فضة، برونز، نيكل...) تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة.

٧. النقود الائتمانية: (نقود الودائع Deposit credit money):

يطلق عليها نقود الودائع أو النقود الكتابية، وتعتبر أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة هامة للدفع، كما تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول ذات الأنظمة المصرفية الحديثة. وتشكل هذه النقود من خلال إيداع الأفراد أموالهم لدى المصارف التجارية، حيث يتم فتح حساب مصرفي للطرف المودع يقوم بالسحب من حسابه للوفاء بالتزاماته، وفي مرحلة لاحقة أصبح صاحب الحساب يطلب من المصرف تحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب مودع آخر في نفس المصرف.

٨. النقود الإلكترونية Electronic money:

تعتبر النقود الإلكترونية من تطورات العصر الحديث، وهي الوسائل الإلكترونية

(الحاسوب) لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى، ويتم وفق نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكترونية، ويستخدم بشكل واسع هذه الأيام لتحويل المبالغ من قبل العديد من المؤسسات، حتى البنوك تستخدم هذه الوسيلة، وتتمتع هذه الطريقة بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال، وفي نفس الوقت الكلفة المنخفضة.

٩. النقود الرقمية اللامركزية "Digital money is decentralized"

النقود الرقمية، تقوم على تقنية (Block chain)، سوف تصبح جزءاً أساسياً للعديد من المعاملات، حيث إن أي تكنولوجيا جديدة لا يمكن تمييزها بين الحقيقة والخيال؛ مثلما يستخدم حالياً معظم الناس الإنترنت دون فهم التقنيات والمعايير الكامنة، لذلك يمكن أن تصبح (البلوك تشين) في نهاية المطاف واسعة الانتشار وبعيدة عن الأنظار في حياتنا اليومية. وهي تتميز بعدة خصائص عن غيرها من النقود القانونية، والنقود الإلكترونية، وذلك من خلال آلية عملها القائمة على شفرة يتم إنشاؤها وفق خوارزمية، تميز كل مستخدم عن الآخر دون الإشارة إلى هويته، تخزن في محفظة إلكترونية سرية ترسل وتستقبل الأموال، ولا يمكن معرفة صاحبها أو تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم.

الأهم من هذا كله هو أنها عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية، ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لتعقد العمليات الحسابية اللازم إجراؤها ليصبح المستخدم مُعدّناً ويحصل عليها، وهذا الاحتكار يشكل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العالمي، نظراً لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق أهوائهم.

ومن ثم فهي: عملة تخيلية ليس لها أي وجود فيزيائي، وليس لها أي قيمة فعلية، عملة غير نظامية، بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية، أو مؤسسية، أو خاصة تستخدم من خلال الإنترنت فقط، وفي نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل بها، ومن الممكن تبادلها بالنقود الورقية، مثل الدولار، واليورو، بعمليات مشفرة عبر الإنترنت. وعمليات

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

التبادل التجاري تتم من شخص لآخر بصورة مباشرة دون حاجة لتوسيط المصرف، ولا يوجد حد معين للإفناق، أو الشراء كبطاقات الائتمان المختلفة^(٤).

• أشهر أنواع النقود الرقمية اللا مركزية "Bitcion"

ليست هي العملة الوحيدة المهمة في مجال النقود الرقمية "Digital Currencies" على الرغم من أنها استطاعت أن تقنع شركات كثيرة حول العالم للاستثمار فيها، وقبولها في دول، وأسواق عديدة، وهي اليوم ترتفع على عرش النقود المشفرة، وباتت أسعارها تسجل أرقاماً قياسية في البورصات التي تتعامل معها؟

لكن في الوقت ذاته فإن بعض خبراء الاقتصاد يرون أنها عملة شديدة التقلب، ويعتقدون أن أسعارها تعتمد على المغامرات، والتكهنات، والمضاربة، الأمر الذي يجعل عنصر الخسارة فيها كبيراً جداً، بجانب احتمال اختراقها وقرصنتها.

١٠. النقود الرقمية المركزية • Central Digital Money

ظهرت عملات مركزية تتحكم فيها الدولة المصدرة، تقوم على تقنية (Block chain)، وتخضع لأنظمة وتعليقات دقيقة ومغطاة مالياً من جانب الجهات المصدرة، ويمكن أن يطلق عليها النقود الرقمية الرسمية "OfficialDigitalMoney"^(٥).

وكثير من المؤسسات الكبرى يرى أن هناك جانباً مضيئاً في تلك النقود، حيث كشف تقرير صادر عن المصرف الدولي أن «النقود المشفرة»، يمكن أن تحدث تحولاً جوهرياً في طرق سداد المدفوعات وممارسة أنشطة الأعمال، موضحاً أنه يمكن استحداثها كوسيلة لمكافحة الفساد، لكن عند تحقق شروط معينة.

(٤) أحمد محمد عصام الدين: عملة البيتكوين، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد ٧٣، سبتمبر، بنك السودان ٢٠١٤ ص ٥١.

(٥) د. سامر مظهر قنطقجي: البيتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي العالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٦٧، ماليزيا ربيع الآخر ١٤٣٩هـ، الموافق ديسمبر ٢٠١٧ م ص ١٥.

ويُتيح استخدام النقود المُشفَّرة أيضاً إجراء المعاملات الفورية، ونقل الملكية بلا حدود، وهو ما يُقلِّل الوقت المستغرق في المعاملات وتكلفتها، لأنه لا يتطلب وسطاء ماليين^(٦).

إذا ما تم تنظيم التعامل بالنقود الرقمية، من قبل الحكومات المركزية، أو حتى إنشاء هيئة دولية تقوم بدور التنظيم والرقابة على العملة، وفرض الرسوم والضرائب، وغيرها من الإجراءات التنظيمية ستتحول العملة الرقمية إلى عملة آمنة تسهم في خلق بيئة أعمال جديدة، وتسهل عمليات التجارة بشكل أسرع، وآمن.

• أشهر أنواع النقود الرقمية المركزية "ليبرا"^(٧) "Libra".

أعلن موقع التواصل الاجتماعي الشهير فيسبوك عن عملة رقمية جديدة تحمل اسم "ليبرا" ستكون مغطاة مالياً، بمشاركة ٢٧ مؤسسة حول العالم، وأسس شركة فرعية مستقلة تدعى "كليبرا" Calibra غير هادفة للربح يقودها-ديفيد ماركوس- قائد فريق البلوكتشين في فيسبوك، ستقوم ببناء خدمات تتيح للمستخدمين إرسال العملة الرقمية "ليبرا" وإنفاقها بدءاً بمحفظة إلكترونية ستكون متاحة في تطبيقات واتساب ومانسجر، وبعد ذلك ستكون متاحة كتطبيق مستقل على الهواتف الذكية.

ويتألف اتحاد "Libra" من مجموعة من الشركات الموزعة والمتنوعة جغرافياً، إلى جانب المنظمات غير الربحية؛ والمتعددة الأطراف والمؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك بأي بال؛ وماستر كارد؛ وفودافون؛ وأوبر؛ وسبوتيفاي؛ وفيزا؛ و eBay؛ و Booking؛ و Coinbase.

(٦) تصريحات جيم يونغ كيم، رئيس المصرف الدولي، خلال مؤتمر عقد في واشنطن: ٢٠١٨/٢/٢٣.

انظر: <https://blogs.worldbank.org>: ٢٠١٩/١/٦.

(٧) محمد علاء الدين: "ليبرا".. فيسبوك يكشف عن عملة رقمية عالمية جديدة، جريدة مصر اوي عدد الثلاثاء ١٨ من يونية ٢٠١٩ م.

أهمية الدراسة:

تتبلور في محاولة الإجابة عن النقاط الآتية:

- مفهوم النقود الإلكترونية.
- طبيعة النقود الإلكترونية.
- أنواع النقود الإلكترونية.
- المخاطر المرتبطة بالنقود الإلكترونية.

مشكلة الدراسة:

مع ازدياد ترابط الأسواق المالية الدولية وارتفاع معدلات التعامل الدولي بالنقود الإلكترونية (الشيكات وبطاقات الائتمان، Credit Cards وبطاقات الوفاء، Debit Cards والتحويلات والأوامر النقدية. Money Orders) فإن حجم المشكلات الاقتصادية، والمالية، والقانونية سيكون كبيراً جداً، خاصة على حجم الإيرادات الضريبية، حيث سيكون من الصعب على السلطات المالية المختصة أن تراقب جميع الصفقات والدخول التي يتم دفعها أو استلامها بالنقود الإلكترونية.^(٨)

والسياسة النقدية حيث سيتأثر الطلب على النقود الورقية التي يصدرها المصرف المركزي، وبالتالي فإن عائداته ستخفض من عمليات الإصدار، كما أنها قد تستخدم كأداة لتمويل الصفقات غير المشروعة، بواسطة بطاقات الائتمان: تمكّن هذه البطاقة العميل من صرف الأموال التي يريد من خلال منافذ الصرف الآلية باستخدام رقم سري خاص. وهذه الطريقة من الصعب مراقبتها للتأكد من شرعية مصدر الأموال التي يتم صرفها^(٩).

(٨) د. مصطفى رشدي شبيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر ١٩٨٥ ص ٧٣.

(٩) مخلص إبراهيم المبارك - غسل الأموال التجريم والمكافحة - الطبعة الأولى - مطبعة دار عكرمة - دمشق ٢٠٠٣ م ص ٣٨.

منهج الدراسة:

تبعاً لطبيعة الموضوع، فسيستبع الباحث المنهج الاستقرائي لتتبع الظاهرة محل الدراسة (النقود الإلكترونية، وتطبيقاتها، واستخداماتها)، ثم سيقوم باستخدام المنهج التحليلي لمعرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار هذا النوع من النقود.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عرض نشأة تعامل الأفراد بالنقد الإلكتروني الحديث، وإظهار مزاياه وعيوبه، وكذلك تحديد أنواعه، وطبيعته القانونية ومخاطره، بدراسة بعض النماذج التطبيقية للتعامل بنظام النقود الإلكترونية.

خطة الدراسة:

تتكون خطة بحث هذا الموضوع من ثلاثة مباحث وخاتمة، وبيانها كالاتي:

المبحث الأول: ماهية النقود الإلكترونية.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية، مخاطرها وضوابط تنظيمها.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية للنقود الإلكترونية

الخاتمة: تشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ماهية النقود الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

النقد ظاهرة حضارية تتغير أشكاله ونماذجه تبعاً لتطور المجتمعات، لذا كان المتبع في الماضي أن تتم المعاملات بنظام المقايضة، ثم ظهرت النقود لكي تواكب التطور في عمليات البيع والشراء، وفي عصرنا الحالي شاع استخدام الإنترنت، مما أفرز ظهور تجارة جديدة تسمى التجارة الإلكترونية (انتقل مجال التجارة من المجال الحقيقي إلى المجال الافتراضي)، نظراً لأن

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

معاملات التجارة الإلكترونية تتم بين أشخاص غائبين، فلا تنفع معها النقود الورقية التي تتطلب حضوراً مادياً بين المتعاقدين، لذا لجأت الشركات والمؤسسات الدولية المهمة بالتجارة الإلكترونية إلى وسيلة جديدة لتسوية المعاملات التي تنشأ عن هذه التجارة، إلا وهي النقود الإلكترونية Electronic Money^(١٠) والتي تقوم على تقنيات متطورة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك عدة تعريفات للنقود الإلكترونية أهمها:

تعريف المفوضية الأوروبية^(١١): قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية، كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة معتمدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدخلات ذات قيمة محددة .

وقد عرفها المصرف الأوروبي بأنها^(١٢): مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، يستخدم بصورة شائعة للقيام بموضوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى

(١٠) خدمة تحويل الأموال قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩١٨، وذلك عندما قامت بنوك الاحتياط الفيدرالي بنقل النقود بواسطة التلغراف، لكن الاستخدام الواسع للنقود الإلكترونية لم يبدأ إلا في عام ١٩٧٢، عندما تأسست دار المقاصة الآلية Automated Clearinghouse. فقد تولت هذه المؤسسة عملية إمداد خزانة الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً البنوك التجارية، ببديل إلكتروني لإصدار الشيكات. Check Processing وعلى غرار هذا النظام، انتشر وجود أنظمة متشابهة في أوروبا، ونتج عن هذا استخدام النقود الإلكترونية، بصورة شائعة في أنحاء المعمورة، تتم المدفوعات في النظم المصرفية العالمية بطريقة إلكترونية، من خلال عدد من شبكات الكمبيوتر القائمة بين البنوك. ومن أكثر هذه الشبكات اتساعاً شبكة CHIPS (Clearing House Interbank Payments System)، وهي عبارة عن شبكة مملوكة ومدارة بواسطة دار المقاصة في نيويورك، حيث يتم استخدامها في تحويل قيم نقدية كبيرة. في عام ١٩٩٤ قامت شبكتا CHIPS و FEDWIRE بإنهاء ١١٨ مليون صفقة، قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٧ تريليون دولار. انظر: د/ محمد إبراهيم الشافعي: النقود الإلكترونية: ماهيتها، مخاطرها و تنظيمها القانوني، مجلة الأمن والقانون - أكاديمية شرطة دبي - مج ١٢، ع ١٠٤٢ ص ١٥٠.

(11)European Commision: poroposal for European parliment and connic directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money in situations Brussel 1998 com 98 727 p2.

(12)European central Bank, ropert on Electronic Money, Frankfurt Germany august 1998 p 7.

وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً.
وعرفت أيضاً^(١٣): بأنها أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات، وتسوية الديون.

التعريف الراجع:

قبل أن نضع تعريفاً دقيقاً لهذه النقود، نعرض لوصفها من أهم الجوانب التي تتجاذبها:
فهي من الناحية الفنية: عبارة عن بيانات إلكترونية محفوظة على دعامة إلكترونية (القرص الصلب في جهاز الكمبيوتر "Hard disk"، أو الكارت الذكي "smart card") يتم تبادلها بين الأطراف المتعاملة، وذلك عن طريق تواصل الأجهزة الإلكترونية.

ومن الناحية القانونية: عبارة عن وحدات إلكترونية ذات قيمة مالية، بحيث تمثل كل وحدة قيمة مالية معينة، مقبولة كوسيلة دفع في المعاملات، لما لها من قوة إبراء، مصدرها اتفاق الأطراف المتعاملة، وليس القانون كالنقود التقليدية.

وبناءً عليه، يمكن أن نعرف هذه النقود بأنها^(١٤): وحدات إلكترونية ذات قيمة مالية، مقبولة كوسيلة للدفع من غير مصدرها، تحفظ وتتداول بين المتعاملين بها إلكترونياً، ويتمتع بقوة إبراء نهائية مصدرها اتفاق المتعاملين بها.

ونستنتج من هذا التعريف أن أي شكل جديد للنقود، مثل النقود الإلكترونية، يجب أن يشتمل على ثلاثة عناصر، لاعتبارها تقوم بوظائف النقود كاملة، وهي:^(١٥)

- لا يشترط أن تكون النقود شيئاً محدداً دون غيره.

(١٣) مايكل أبدرجان: الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار الميرخ للنشر ١٩٨٨ ص ٢٠٦.
(١٤) د. محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود على الطلب على السلع والخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ٩-١١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣م، غرفة تجارة وصناعة دبي.
(١٥) د. ضياء علي أحمد نعمان: النقود الإلكترونية وسيلة وفاء في التجارة الإلكترونية، المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية - ع ٥ المغرب ٢٠١١ ص ٦.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

- يجب أن يتمتع ذلك الشيء بالقبول العام حتى يعد نقوداً.
 - يشترط في الأشياء التي تستعمل كنقود أن تتوفر فيها الوظائفان الأصليتان للنقود، وهما وسيط للتبادل والقياس للقيمة بصفة دائمة، وليست بصفة عارضة أو مؤقتة.
- ولهذا يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار أنه لا يعد شيئاً معيناً نقوداً إلا إذا توفرت فيه جميع العناصر السابقة، وفي حالة انعدام أحد العناصر مع وجود بقيتها، فإنه يطلق على ذلك الشيء مصطلح شبه النقود.
- تمتاز النقود الإلكترونية بوصفها منتجاً حديثاً عن النقود القانونية بمجموعة من الخصائص تتمثل في الآتي: (١٦)
١. النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع ببطاقات بلاستيكية، أو على ذاكرة الكمبيوتر، بينما النقود التقليدية قيمة نقدية تصدر إما على شكل نقود ورقية أو معدنية.
 ٢. النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد (تنقل من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة لوجود طرف ثالث).
 - أما النقود التقليدية فلا بد من وجود طرف ثالث في حالة كون كل من البائع والمشتري في بلدين مختلفين.
 ٣. النقود الإلكترونية غير متجانسة من حيث القيمة، أو عدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها، أما النقود التقليدية فمتجانسة، وذات فئات مختلفة.
 ٤. النقود الإلكترونية سهلة الاستخدام، لأنها عديمة الحجم والوزن، مقارنة بالنقود التقليدية.

(١٦) د. عبد الناصر الهادي عون، النقود الإلكترونية، تعريفها، مميزاتها، مخاطرها، المجلة الليبية للدراسات - دار الزاوية للكتاب - ع ٣ - ٢٠١٣ - ص ٨١.

٥. النقود الإلكترونية قد تصدر بواسطة شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، بخلاف النقود التقليدية التي يصدرها المصرف المركزي. على الرغم من الفروق الشكلية بين النقود الإلكترونية والنقدية، لكن حقيقة الأمر أن النقود الإلكترونية هي نقود تقليدية متطورة حيث يتفق كل منهما من حيث المضمون، حيث تستطيع القيام بنفس وظائف النقود المتمثلة في (أداة للدفع، ووسيط للتبادل، وإبراء الذمة)، عند إجراء أي معاملة يقوم المشتري باستخدامها لحصم قيمة البضاعة ونقل الثمن لحساب البائع.^(١٧)

في ضوء ماسبق سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أنواع النقود الإلكترونية.

المطلب الثاني: خصائص النقود الإلكترونية.

المطلب الأول

أنواع النقود الإلكترونية

تتعدد أنواع النقود الإلكترونية بالنظر لطبيعتها الفنية، ويعد أكثرها شيوعاً الآتي:

• التحويلات المصرفية: Bank transfers^(١٨)

يقصد بها نقل الأموال إلكترونياً، خلافاً للمعاملات التي تجري بتحويل، ونقل، واستلام الأموال بشكل مستندي ورقي (ونقصد بالإجراء الورقي هو استلام الأموال بال شيكات، والإيصالات....)

(١٧) د. محمد إبراهيم الشافعي: النقود الإلكترونية: ماهيتها، مخاطرها، وتنظيمها القانوني، مرجع سابق ص ١٥٥.
(١٨) لا يختلف نظام التحويلات المصرفية عبر الإنترنت عنها في غيره؛ فالعميل يعطي لبنكه أمراً بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب من تعامل معه، ولا يعدو أن يكون هذا الأمر سوى أمر تحويل عادي تفرس عليه صاحب الحساب، ولكن تتمثل الجدة في هذا الأمر في أنه يتم عبر شبكة الإنترنت، ومن ثم يفترض وجود موقع لبنكه عبر الشبكة، يسمح بإصدار أمر التحويل إلكترونياً. انظر: د. محمود محمد أبو فروة: الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط الأولى، ٢٠٠٩، ص ١٦.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

وعلى الرغم من سهولة وبساطة هذه الطريقة التي تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الإنترنت، بشرط وجود ثلاثة أطراف هي: العميل، والبائع، والمصرف الذي يعمل إلكترونياً عبر الإنترنت، (online-bank)، وإلى جانب ذلك لا بُدَّ من أن يتوفّر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه، ومنفذ إلى الإنترنت، كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى المصرف الإلكتروني الذي يعمل عبر الإنترنت.

إلا أنه يعيبها أنها تحتاج إلى كثير من الوقت لحين وصول أوامر التحويل، وتعامل موظفي المصرف معها، كما أن العميل يتكلف مصاريف إضافية في مقابل خدمة التحويل. أضف إلى ذلك أن هذه الوسيلة لا تتسم بالسرية.

• البطاقة الذكية (smart card) (١٩).

لهذه البطاقة القابلة أن تحول القيمة إلكترونياً إلى بطاقة أخرى دون الحاجة إلى ربطها بأي حاسوب مركزي، وليس هناك حاجة للاتصال بالمصدر (المصرف)، كما هو الحال في بطاقة الائتمان. ويُمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي، أو تكون قُرصاً مَرِناً يُمكن إدخاله في فتحة القرص المَرِن في الكمبيوتر الشخصي، ليتمّ نقل القيمة المالية (منه أو إليه)، عبر الإنترنت.

وجدير بالذكر أن البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزوّدة بشريحة (chip)، قادرة على تخزين بيانات تُعادل ٥٠٠ ضعف ما يُمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة.

ومن خصائصها أنها قابلة لإعادة التعبئة أو الشحن (reloadable)، وقد تكون صادرة من مؤسسة واحدة، أو من عدة مؤسسات، وتتماز بأنها متعددة الاستخدام، بمعنى أن المستهلك بإمكانه أن يستخدم البطاقة في شراء السلع، أو الخدمات، أو دفع أثمان وجبات الطعام، وما إلى ذلك.

(١٩) باسم علوان العقابي، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر: النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالتزامات التعاقدية، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ١٧٦ عمان، مايو ٢٠٠٨ ص ٧.

• البطاقة المصرفية: Bank Card (٢٠).

وتعتبر هذه الطريقة أكثر شيوعاً بالمقارنة بالطريقة الأولى، وتتمثل هذه الطريقة في أن المشتري يقوم بنقل رقم بطاقته الموجود على ظهرها إلى التاجر، الذي يرسله بدوره إلى المصرف المصدر للبطاقة، ليحصل منه على مقابل الخدمة التي أداها له في صورة أرقام إلى حسابه الدائن، ويقيد المصرف هذا المبلغ بعد ذلك في حساب المدين للمستهلك أو المشتري.

غير أن هذه الطريقة في نقل أرقام البطاقة المصرفية بشكل غير مشفر أحياناً يجعلها عرضة للسرقة عبر شبكة الإنترنت، هذا بالإضافة إلى أن التجار قد يحتفظون بأرقام بطاقة العملاء، مما يمكنهم من الوصول إلى حساباتهم بعد ذلك. (٢١)

• البطاقات البلاستيكية الممغنطة (٢٢):

هي بطاقات مدفوعة سلفاً تكون القيمة المالية مخزنة فيها، ويُمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات، كما يُمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية. (Point of Sale POS)

وهذه الآلية لا تنطبق على بطاقات التسليف؛ لأن مستخدم بطاقة التسليف يقوم بدفع النقود للبنك بعد عمليات الشراء وليس قبلها. يقوم المستخدم سلفاً بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة إلكترونية رقمية على البطاقة الذكية. وعندما يقوم المستخدم بعملية شراء، سواء أكان ذلك عبر الإنترنت أم في متجر تقليدي يتم خصم قيمة المشتريات.

(٢٠) د. ضياء علي أحمد نعمان: المسؤولية المدنية الناتجة عن الوفاء الإلكتروني بالبطائق المصرفية، دراسة مقارنة، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش ط١ - ٢٠١٠ ص ٣٠

(٢١) أدت الابتكارات في منصات الدفع إلى تقليص دور العملة النقدية، حتى في الشوارع التجارية. أُجري ٧٨ بالمائة من عمليات الإنفاق بوجه عام في قطاع البيع بالتجزئة في المملكة المتحدة من خلال البطاقات في عام ٢٠١٦.

انظر: لعام ٢٠١٦ UK Cards Association

(٢٢) عمر الشيخ الأصم: البطاقات الائتمانية المستخدمة الأكثر انتشاراً في البلاد العربية، بحث قدم لندوة تزوير البطاقات الائتمانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة السعودية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص ١٣.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

• الشيك الإلكتروني (Electronic Check) : (٢٣).

أحد وسائل الدفع المتطورة فهو بمثابة المكافئ الإلكتروني للشيك التقليدي، ويشتمل على ذات البيانات التي يحتويها الشيك التقليدي.

و لعل ما يميز هذا الشيك أنه يقوم بشكل أساسي على الوسيلة الإلكترونية التي أكسبته نوعاً من الخصوصية في الإنشاء و التداول؛ فهو عبارة عن رسالة بيانات إلكترونية موقعة، وموثقة، ومؤمنة، يرسلها مُصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم المصرف أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك، وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً.

ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه، وبالتالي فله حجية قانونية في الوفاء بالنسبة للدول التي تأخذ بحجية كل من الوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني. (٢٤).

المطلب الثاني

خصائص النقود الإلكترونية

تمتاز النقود الإلكترونية، بوصفها منتجات حديثة بمجموعة من الخصائص جعلت منها وسيلة للدفع متميزة ومقبولة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يأتي: (٢٥)

(٢٣) د. عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز : النقود الافتراضية : مفهومها، أنواعها، وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، يناير، القاهرة، ٢٠١٧ م ص ٧
(24) Apostolos Ath. Gkoutzinis; internet banking and the law in Europe, Cambridge university press, first published, 2006, p. 30; Is auditing
(٢٥) باسم العقابي، علاء عزيز حميد الجبوري ، نعيم كاظم جبر: النقود الإلكترونية، مرجع سابق ص ٦: ٥

١. الأمان والسرية: secure and privacy

من أهم ما تمتاز به النقود الإلكترونية الأمان والسرية:

والمقصود بالأمان: أن عملية تحويل النقود الإلكترونية تتم بطريقة لا يمكن لأحد أن يعدل أو يلغي شيئاً منها.

أما السرية فتعني: أن الصفقة الإلكترونية تتم بصورة مجهولة (anonymous)، ولا يمكن لأي شخص الوصول إلى أنظمة الدفع الإلكترونية.

ويرجع السبب في ذلك إلى التقنية المتطورة للكروت والبرامج الحديثة، التي تهيء حواراً إلكترونياً سرياً وآمناً بين مستعملي النقود الإلكترونية.

ومن ثم يجب أن تحتوي التقنية الآمنة للوحدات الإلكترونية على ما يأتي: (٢٦)

- الدخول إلى النظام لا يتم إلا للمستهلك.
- ضرورة أن تحتوي البرامج إمكانية التحقق من هوية وصلاحيات الأطراف بإجراء الصفقات الإلكترونية.
- توفير الضمان التقني بأن البيانات لن تعدل لا عرضاً ولا بسوء نية أثناء المرور على شبكة الإنترنت.
- منع الدخول إلى نظام الحاسوب المركزي، وقاعدة البيانات الخاصة بالمصدر.
- الإبقاء على سرية المعلومات أثناء مرورها على شبكة الإنترنت.

وتجب الإشارة في هذا الخصوص إلى أن السرية وإن كانت مفيدة لحماية مستخدمي النقود الإلكترونية، بيد أن السرية الكاملة ليست مرغوبة مطلقاً، لأنها تساعد على تنشيط السلوك الإجرامي، وإجراء الصفقات المشبوهة.

(26) Electronic money and Relevant legal and Regulatory Issuers. In <http://www.Lawer.20m.com/English/articles/e-money.htm> 19/12/2019- 17.00 PM

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

٢. وحدات مخزنة على وسيلة إلكترونية **unites store on electronic device** (٢٧)

النقود الإلكترونية عبارة عن وحدات أو أرقام مخزنة على وسيلة إلكترونية، ولكن طريقة التخزين تختلف باختلاف التطبيق التقني؛ فمنها منتجات إلكترونية تؤسس على بطاقة تتضمن جهاز حاسوب صغيراً ومحمولاً، ومنها منتجات إلكترونية تؤسس على برامج ضمن جهاز الحاسوب الشخصي.

وتتسم هذه الوحدات بكونها تتألف من أرقام أو رموز، يمثل كل رقم أو رمز منها قيمة نقدية معينة سلفاً من قبل المصدر.

والملاحظ بهذا الخصوص أن التطورات التقنية الإلكترونية سوف تتواصل وتنمو يوماً بعد يوم، وهذا ما يؤثر وبفاعلية على تصميم أنظمة النقد الإلكتروني في المستقبل.

٣. قيمة نقدية **money value** (٢٨)

النقود الإلكترونية تؤدي نفس وظيفة النقود الورقية والمعدنية من حيث سداد أثمان السلع والخدمات، لكنها تتجسد في صورة إلكترونية وليست ورقية أو معدنية، رغم أنها ليست نقوداً بالمعنى المعروف للنقود.

وحامل هذه الوحدات يستطيع سداد أثمان السلع والخدمات التي يشتريها من أي تاجر يقبل التعامل بها، بخلاف بطاقات الهاتف المدفوعة مسبقاً التي تخصص لأداء قيمة خدمة الاتصال الهاتفي فقط، و بطاقات الوجبات الغذائية التي تصدرها المطاعم الجامعية.

(٢٧) د. باطمي غنية: خصائص وأشكال النقود الإلكترونية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة العلوم السياسية والقانون-العدد ٧٠ مجلد ٠٢ تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، فبراير ٢٠١٧، ص ٣٥٦.
(٢٨) د. نادر عبد العزيز شافي: المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٧ ص ٨٨.

٤. التكلفة المنخفضة reducing cost (٢٩)

تتسم النقود الإلكترونية بانخفاض كلفة إنتاجها واستعمالها، وهذه السمة ستجعل المنتجات الإلكترونية الجديدة جذابة عند عموم المستهلكين والتجار على حدٍ سواء، بالمقارنة مع الأنظمة المالية ووسائل الدفع الأخرى، حيث تصل التكلفة في بعض الأنظمة الإلكترونية لإجراء النقل للوحدات الإلكترونية حوالي ٠,٠١ دولار، وربما تصل إلى صفر تقريباً كما يذهب البعض^(٣٠)، مع احتفاظها بذات المنافع الخاصة بالنقد التقليدي، وهذه المزية ساعدت في تغيير العديد من مفاهيم وأنظمة الصناعة المصرفية، نتيجة التأثير المباشر على مداخل المؤسسات المصرفية التقليدية على إثر توجه المستهلكين نحو الأنظمة الجديدة لانخفاض كلفتها، قياساً على وسائل الدفع المعروفة كبطاقات الائتمان والصكوك.

كما أن اقتناء النقود الإلكترونية من السهولة بمكان، بحيث يستطيع كل شخص استخدامها حتى بالنسبة لذوي الدخل المحدود لانخفاض كلفة الحصول عليها من جانب، وانخفاض كلفة استخدامها من جانب آخر، والملاحظ أن انخفاض الكلفة لا يكون بالنسبة للمستهلك فقط، وإنما يتعداه ليشمل المصرف أيضاً، إذ تعد تكلفة إنتاج ومعالجة المنتجات الإلكترونية أرخص بالنسبة للبنك من النقد التقليدي.

٥. قابلية التحويل transferability (٣١)

تمتاز النقود الإلكترونية بقابليتها السهلة للتحويل وبطرق مختلفة؛ إذا تسمح بعض مخططات المنتجات الإلكترونية بتحويل النقود خلال شبكة الاتصالات الدولية من حاسوب شخصي إلى حاسوب شخصي آخر، كما يمكن أن تنتقل الأرصدة الإلكترونية مباشرة من

(٢٩) د. ضياء نعمان: النقود الإلكترونية وسيلة وفاء في التجارة الإلكترونية، مرجع سابق ص ٧.

(٣٠) باسم علوان العقابي، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر: النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، مجلة أهل البيت عليهم السلام مرجع سابق ص ١١.

(٣١) د. أحمد جمال الدين موسى: النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة المنصورة، ع ٢٩ مصر ٢٠٠١ ص ٦.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

مستهلك إلى أي شخص، دون تدخل من طرف ثالث.

٦. قابلية القسمة divisibility^(٣٢).

تتمتع النقود الإلكترونية بقابليتها على تقسيم الوحدات إلى أجزاء صغيرة يمكن أن تستخدم لسداد أثمان السلع والخدمات في الصفقات الصغيرة الحجم، فلو كانت قيمة الوحدة الإلكترونية دولاراً واحداً مثلاً، فإنه بإمكان المستهلك تجزئته إلى الأجزاء الصغيرة (السنّت) لشراء وجبة طعام سريعة بقيمة (٥٠ سنتاً)، وهكذا.

وهذه الخصيصة تكون جذابة بالنسبة لذوي الدخل المحدود، الذين يتمكنون من شحن البطاقات الإلكترونية بعدد من الوحدات، وبالمقدار المتيسر لهم، واستخدامها في صفقاتهم اليومية.

٧. القبول العام acceptable^(٣٣).

تشير هذه السمة إلى أن النقود الإلكترونية تتمتع بقبول عام لدى الأفراد والمؤسسات على حد سواء؛ إذ يستطيع مستعمل هذه المنتجات أن يتعامل بها مع عدة أطراف أو بنوك مختلفة. ومع ذلك^(٣٤) لا توجد آلية عامة لعمل النقد الإلكتروني حتى الآن، بحيث يؤدي إلى إضفاء الطابع الدولي للنقود الإلكترونية، لذا لابد من التعاون بين الدول لحل المشاكل التنظيمية والقانونية، وهذا ما تجلّى فعلاً في بعض المؤتمرات واللجان الدولية، لغرض وضع آلية عامة لعمل هذه المنتجات، ومنها لجنة (Basel) للصيرفة الإلكترونية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، إذ تعتقد هذه اللجنة بضرورة أن يكون هناك جهاز إشرافي دولي يختص بعمل وتنظيم النقود الإلكترونية، مهمته التوجيه، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالأعمال المصرفية الإلكترونية.

(٣٢) د. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات دار الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٨م، ص ٥٠

(٣٣) شياء فوزي أحمد: التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة الراافدين للحقوق جامعة الموصل المجلد (١٤) العدد (٥٠) السنة (١٦) العراق ٢٠١٠م ص ١٧٩

(٣٤) باسم علوان العقابي، وآخرون: النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالتزامات التعاقدية، مرجع سابق ص ١٢

المبحث الثاني الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية، مخاطرها وضوابط تنظيمها

تمهيد وتقسيم:

الأوراق النقدية تختلف عن بقية أنواع الأوراق التي تمثل قيمة معينة، ويتم التعامل بها؛ فهي تختلف عن الأوراق التجارية والأوراق المالية. ولعل جوهر هذا الاختلاف هو إصدار هذه العملة بقانون، وطبعها بشكلية معينة تصدر عن المصرف المركزي، وهو ما يجعلها تتمتع بالقبول العام لدى الأفراد، بحيث لا يستطيع أحد رفضها في التعامل.

أما النقود الإلكترونية، فهي لا تكون في صورة مادية، وإنما في صورة أرقام تقيد في جانب المدين للحساب بالنسبة للمستهلك الذي يسدد بها، وتقيد في جانب الدائن بالنسبة للتاجر الذي قبل السداد بها، وبذلك يكون المستهلك مالكا وسيلة وفاء حقيقية تبرئ ذمته، ويسدد بها ديونه بعملة إلكترونية بدلاً من الورق.^(٣٥)

ورغم اتفاق الفقهاء أن الوحدات الإلكترونية التي تستخدم في الوفاء عبر الإنترنت تتوافر فيها خصائص النقود وتقوم بوظائفها، إلا أن الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية أثارت جدلاً كبيراً بينهم، خاصة أنها قد تصدر من المصرف المركزي، وقد تصدر من مؤسسات مالية أخرى.^(٣٦)

(٣٥) ثناء أحمد محمد المغربي، الوجهة القانونية لبطاقات الائتمان، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ص ٩٥٢.

(٣٦) نهى خالد عيسى الموسوي، إسراء خضير مظلوم الشمري: النظام القانوني للنقود الإلكترونية مجلة بابل للعلوم الإنسانية م ٢٢، ع ٢ العراق ٢٠١٤ ص ٢٦٩.

آراء الفقهاء حول الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية:

الرأي الأول: النقود الإلكترونية نوع جديد من النقود، إذا توفرت معايير معينة⁽³⁷⁾:

النقود الإلكترونية تمثل شكلاً جديداً من النقود، إذا توفرت فيها بعض الضوابط الخاصة، التي تجعلها قادرة على الاستقلال عن الأشكال التقليدية للنقود، وتمنحها التميز عن غيرها من وسائل الدفع. وهذه الضوابط تتعلق أغلبها بالوظائف الأساسية للنقود، والتي بدورها تصفي على أشكال النقود القبول العام في التعامل بها، ويتعين تكييفها من خلال التشريعات المقترحة (خاصة بالنقود الإلكترونية، تتضح تلك الضوابط على وجه الدقة).

وتتمثل هذه الضوابط في كون النقود الإلكترونية تحظى بقبول عام بين المستخدمين، في جعلها وسيطاً للتبادل التجاري، مع قيامها بدورها بدون تدخل طرف ثالث، ولا تتطلب تسوية أو تصفية لاحقة، وعدم الحاجة إلى ائتمان العميل عند التعامل بها، وكذلك عدم ارتباطها بالحساب المصرفي، وهو ما يحقق استقلالها التام وتداولها بحرية تامة. ومن هذه الضوابط كذلك قابلية النقود الإلكترونية للانقسام والتجزئة، والقدرة على التنقل الكلي عند التسليم، مع سهولة حملها⁽³⁸⁾.

وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى القول بأنه إذا توفرت معايير ثلاثة تتمثل في:

- أن تكون وحدة للحساب.
- أن تُستخدم كوسيلة للدفع.
- أن تُجسد في سند نقدي.

فإنها تعد شكلاً جديداً من النقود، يتمتع بخصوصية عن النقود الورقية، تتمثل في (أن التاجر بعد أن يحصل على النقود الإلكترونية من المستهلك يطلب من المصدر (المصرف) أن

(37) CRAWFORD (B.); Is electronic money really money? Banking and Financial Law Review; Vo1.12; 1997; P.4. "Available at: <http://www.maccarthy.ca/pubs/met-Iechar-htm>.

(38) المرجع السابق

يحولها له، إما نقوداً ورقية أو نقوداً مكتوبة، وكذلك فإن وصول هذه الوحدات إلى التاجر لا يعتبر دائماً للمصدر بقيمتها، وليس من حقه مطالبة الأخير بالسداد، ولكن له فقط أن يطلب تحويلها إلى أموال عادية)، (٣٩).

إذاً النقود الإلكترونية تخضع لآلية عمل متطورة، من خلال التسجيل التلقائي الإلكتروني للاستخدامات والمدفوعات على آلية الدفع المستخدمة، سواءً كان هذا التسجيل على ذاكرة الحاسب الآلي، أو من خلال الشريحة الإلكترونية المدججة في البطاقات الذكية.

كما يوجد لدى التجار المتعاملين بها أجهزة إلكترونية قادرة عن التعامل معها، والقيام بالقراءة الإلكترونية، لما تحتويه البطاقات الذكية، ومع اختلاف النظم التكنولوجية الخاصة في عمليات القراءة، وتبادل المعلومات بين تلك الأجهزة، والبطاقات الذكية، سواء كانت نظم السحب بإمرار البطاقة الذكية، أو باستخدام أشعة الليزر، أو باستخدام نظم التعرف على الموجات اللاسلكية (RFID) (٤٠)، مع حفظ جميع هذه العمليات لدى الجهة المصدرة لهذه الأجهزة والبطاقات الذكية والنقود الإلكترونية.

الرأي الثاني: النقود الإلكترونية تعتبر صورة غير مادية للنقود التقليدية: (٤١)

يصف هذا الرأي النقود الإلكترونية ويعتبرها تطوراً في أشكال النقود، فهي تقوم بأدوار ووظائف النقود الورقية التقليدية، ولكن هذا القيام بالأدوار والوظائف يكون بشكل

(39) KURTZMAN (J.); The Death of money: How the electronic economy has destabilized the world markets and created economic chaos?; Simon and Schuster for publishing ; April; 1993; P.15-16.

(٤٠) انظر وهو اختصار لجملة "Radio Frequency identification"

عبارة عن رقائق تتمتع بسرية كبيرة أثناء تصنيعها، وذلك لضمان سرية المكونات والشفرة اللازمة في التعامل معها، حفظاً لأمان وخصوصية بيانات ومعلومات حاملها .

(41) JERRY L. Jordan and Edward j. Stevens; The Future of Money in the information Age; Cato Institutes 14th Annual Monetary Conference; May 23; 1996; p.3.

مشار إليه عند د. صفوت عبدالسلام عوض الله، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة السادسة عشرة، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٨، ص ١١٤

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

تكنولوجيا تقني حديث، بخلاف الشكل المادي المعهود في النقود الورقية. فالنقود الإلكترونية تنتقل بين أطراف التبادل عن طريق المعلومات ولغات الأرقام التقنية غير المرئية، وطبقاً لهذا الرأي فإن النقود الإلكترونية هي الصيغة غير المادية للنقود الورقية.

وتطبيقاً لهذا الرأي فإن تداول النقود الإلكترونية يتم من خلال تغيير شكل النقود من الصورة الورقية المادية المحسوسة، إلى الصورة التكنولوجية غير المادية وغير المحسوسة، وذلك من خلال عمل جهات الإصدار، والتي تقوم بإصدار النقود الإلكترونية بالقدر المساوي لما يتم إيداعه لديها من الأموال الورقية.

ومع وجهة هذا الرأي فإنه يؤخذ عليه أنه يعطي مفهوماً مثيراً لإشكالات عملية؛ ذلك أن النقود الورقية التقليدية التي تدفع لدى جهات الإصدار تظل داخل النظام النقدي، وتضاف إلى أصول المصدر، وهذه العملية تؤدي إلى وجود مزدوج للقيم المالية الواحدة عند مُصدر النقود الإلكترونية والعميل في آن واحد؛ فالنقود تم قيدها عند مُصدر النقود الإلكترونية، وما يقابلها، تمت إضافته في البطاقة الإلكترونية المشحونة، ويمكن لكل من العميل والمصدر استخدامها في نفس الوقت^(٤٢).

ونجاءً عن ذلك بأنه ومع وجود النقود نفسها في البطاقة المشحونة، وفي حساب المصدر، إلا أنها مقيدة في حساب المصدر بقيمة يلتزم بأدائها لمن يحمل النقود الإلكترونية عند القيام بعملية الاسترجاع، وهذا لا شك أنه ضابط عملي لتجنب الازدواج السابق في القيمة المالية، ولذا يعتبر هذا الازدواج مؤقتاً، أو ازدواجاً صورياً.

الرأي الثالث: النقود الإلكترونية أداة ائتمان فحسب: (٤٣)

يعبر أصحاب هذا الرأي الفقهي عن أن طبيعة النقود الإلكترونية بوصف عام، تتمثل في أن كافة صور النقود هي أشكال للائتمان التي تُستخدم كأداة للتبادل؛ فالعملة عند أصحاب

(٤٢) د. صفوت عبد السلام عوض الله، المرجع السابق، الموضع ذاته.

(٤٣) نفس المرجع السابق، ص ١١٦.

هذا القول تعتبر أداة ائتمان، لأنها تشكل ديناً على مصدرها وهي الحكومة. بالإضافة إلى كون النقود الإلكترونية تعتبر أداة ائتمان، فإنها تعتبر وسيطاً في التبادل؛ حيث تسهل للمالك إجراء التعاملات المختلفة، فضلاً عن استخدامها كمخزن للقيمة للمالكها. وتطبيقاً لهذا الرأي فإن النقود الإلكترونية المخزنة على البطاقة الذكية تعتبر ائتماناً أيضاً؛ حيث تعتبر القيمة المخزنة ديناً على المصدر، وهو ملزم بأدائها واسترجاعها، عند طلبها، وببنفس قيمتها.

الرأي المختار:

تتضح قوة الرأي الذي يعتبر النقود الإلكترونية شكلاً جديداً من أشكال النقود بتوفر ضوابط معينة، خاصة أنه متكامل في عرض الصورة الواقعية للنقود الإلكترونية، وذلك من خلال وجود الوظائف الأساسية للنقود التقليدية في دورة النقود الإلكترونية، والتي بدورها تضمني القبول العام في التعامل بها بين المصدر والعميل والتاجر، وبهذا يمكننا القول بأن النقود الإلكترونية نقود حقيقية متطورة.

إضافةً إلى ذلك، فإن للمشروع دوراً كبيراً في الاعتراف بهذه الاستقلالية من خلال النصوص القانونية، والتي نرى فيها ملجأ دائماً لصد الخلافات التي قد تنشأ في ظل التطورات المتسارعة في مجالات التعامل بين الأفراد.

في ضوء ذلك سوف يتم تقسيم المبحث إلى:

المطلب الأول: المخاطر القانونية والمالية للنقود الإلكترونية.

المطلب الثاني: الضوابط الموضوعية والشكلية لتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية.

المطلب الأول

المخاطر القانونية والمالية للنقود الإلكترونية

وسائل الدفع الإلكترونية لا تحمل في طياتها مزايا إيجابية فقط، بل حملت معها مساوئ وصلت إلى حد الإجرام؛ فالتطور الذي شهدته التجارة، رافقه تطور وسائل ارتكاب الجريمة، من خلال تسخير كل الإمكانيات العلمية في سبيل ممارسة الأنشطة غير المشروعة، بقصد الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح.

• المخاطر القانونية للنقود الإلكترونية

هناك مخاوف أن تتعرض مؤسسات الإصدار، والمستهلكين، والتجار لمجموعة متنوعة من المخاطر القانونية، تتمثل في (عمليات غسيل الأموال، والتهرب الضريبي، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة) (٤٤).

وهنا يبرز الجانب السلبي لهذه الوسيلة المتطورة من وسائل الدفع، بحيث تتحول إلى وسيلة لارتكاب الجريمة على اعتبار أن مراقبتها في غاية الصعوبة، فهي ليست مادية محسوسة يمكن مراقبة حركتها، ولا تظهر الهوية الحقيقية للمتعاملين بها، وبهذه الطريقة يستطيع المجرم القيام بما يشاء من العمليات المالية للوصول إلى غايته الحقيقية في إخفاء حقيقة أمواله، بواسطة استخدام النقد الرقمي، من خلال مرحلتَي الإيداع والدمج.

المرحلة الأولى: الإيداع، حيث يبدأ حائز المال المراد بتدوير هذا المال، عن طريق إيداعه في المؤسسة المالية، سواء في العالم المادي أو الافتراضي بطريقة الإيداع الرقمي، وبذلك يتفادى القيود المحاسبية الورقية.

المرحلة الثانية: الدمج، حيث يقوم الحائز بإجراء تحويلات رقمية إلى عدة دول، ثم يعيد تحويلها إلى أماكن أخرى وإدخالها في حركة الاقتصاد العالمي، دون أن تتعرض لخطر كشف

(٤٤) د. جلال وفاء محمد، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٣٤.

مصدرها الحقيقي.

وهكذا نجد أن النقود الإلكترونية هي وسيلة من الوسائل التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة من أجل تسوية المعاملات التجارية والمالية دون الحاجة لوجود النقود السائلة التقليدية. وتتمتع هذه النقود بعدد من المزايا التي تمكن أصحاب الأموال غير المشروعة من استخدامها كوسيلة لارتكاب جريمة تبييض الأموال. وهنا يظهر خطر استخدام هذه النقود بشكل غير مشروع بقصد ارتكاب هذه الجريمة، خلافاً للغاية الحقيقية التي وجدت من أجلها.

كما تساعد النقود الإلكترونية في زيادة حالات التهرب الضريبي؛ حيث يصعب على الجهات المكلفة بتحصيل الضرائب مراقبة الصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت باستخدام هذه النقود، ويصعب من ثم فرض الضرائب عليها، ولا شك أن الأموال التي تنتج عن التهرب الضريبي تعد أموالاً غير مشروعة.

وحقيقة الأمر، إن هناك مشكلة خطيرة، إلا وهي التناقض بين ضرورة المحافظة على سرية المعاملات من جهة باعتبارها حقاً من حقوق الأفراد، وحق الدولة في استخدام كافة الوسائل المتاحة للتصدي للجرائم^(٤٥).

فعند مراقبة شبكات الاتصال المختلفة بهدف الحيلولة دون وقوع الجرائم بواسطة استخدام النقود الإلكترونية.

سيكون من الصعب في مثل هذه الحالات الموازنة بين المحافظة على سرية وخصوصية معاملات الأفراد من جهة وضرورة مواجهة الجريمة من جهة أخرى.

• المخاطر المالية للنقود الإلكترونية

يجب أن تراقب المصارف المركزية الأسواق المالية، وأن تضع إطاراً موحداً بين الدول

(٤٥) د. بسام أحمد الزلمي، دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال، المجلد ٢٦، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٠، ص ٥٤٨.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

المختلفة، لتنظيم تداول النقود الإلكترونية، حتى لا تؤثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية والمالية للدولة.^(٤٦)

أولاً: أثر النقود الإلكترونية على السياسة النقدية:

١. تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة الإصدار للبنك المركزي، سيتأثر الطلب على النقود الورقية التي يصدرها المصرف المركزي، وبالتالي فإن عائداته ستخف من عمليات الإصدار.

٢. تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة المصرف المركزي بصفته بنكاً للبنوك: يقع المصرف المركزي في قمة هرم الجهاز المصرفي؛ إذ يشرف على الجهاز وينظمه، فهو يحفظ ودائع البنوك التجارية، وهو المقرض الأخير لتلك البنوك. وهناك العديد من الوظائف الأخرى التي يقوم بها ستتأثر في ظل انتشار النقود الإلكترونية، مما سيؤدي إلى تراجع المصرف المركزي عن القيام بدوره.

٣. تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة المصرف المركزي بصفته بنكاً للحكومة: يقوم المصرف المركزي بدور المستشار والوكيل المالي للحكومة، حيث ينوب عنها في كل المعاملات الداخلية والخارجية، فهو يقوم بالتسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة في إصدار النقود الإلكترونية.

٤. تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة المصرف المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان: يقوم المصرف المركزي بالتحكم في الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة، ومع ظهور النقود الإلكترونية، فإن أي محاولة يقوم بها المصرف المركزي ستكون بلا جدوى، بسبب اتجاه البنوك بشكل متزايد لإصدار هذه النقود، فالمدفوعات الإلكترونية يصعب السيطرة عليها، ونتيجة لذلك سيتراجع دور المصرف المركزي في توجيه عمليات الائتمان داخل الدولة.

(٤٦) د. سحنون محمود: النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، ٢٠٠٦ ص ٣٣.

ثانياً: أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة المالية:

١. **سعر الخصم**، وهو معدل الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية، و يقوم الأفراد بشراء النقود الإلكترونية مقابل إيداع النقود الحقيقية في البنوك، وبالتالي ستغير البنوك النقود مقابل ودائع مع المصرف المركزي، ما يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطي عن المرغوب فيه، لذلك سيكون أمام البنوك أحد خيارين، شراء أصول من المؤسسات غير المصرفية، وزيادة حجم القروض، أو شراء مزيد من الأصول من المصرف المركزي، ليرتب على ذلك زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال، وانخفاض سعر الفائدة، لذلك ستفضل البنوك البديل الثاني، لأن المصرف المركزي يثبت أسعار الفائدة على الأصول قصيرة الأجل، لذلك يمكننا القول بأن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان بسبب ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، ما سيخفض من حاجتها إلى المصرف المركزي، ويبقى في النهاية الطلب على إعادة خصم الأوراق التجارية.

٢. **السوق المفتوح**: الاستخدام المتزايد من قبل الأفراد للنقود الإلكترونية سيترتب عليه الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود سائلة (كاش)، ما يدفع البنوك إلى رد قيمة النقود إلى المصرف المركزي، وزيادة حجم الاحتياطي المصرفي، مما يحد من قدرة المصرف المركزي على بيع الأوراق المالية لامتصاص السيولة من السوق.

٣. **سياسة الاحتياطي القانوني كأداة لمراقبة الائتمان**: يتضح لنا مما سبق أن حجم الاحتياطي المحتفظ لدى المصرف المركزي يزيد بسبب استخدام النقود الإلكترونية؛ لأن الاحتياطي القانوني لا يمكن سحبه إلا عندما تحدث سحبوات للودائع^(٤٧).

(٤٧) د. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ٢٠٠٣.

المطلب الثاني

الضوابط الموضوعية والشكلية

لتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية توفر العديد من المزايا للأفراد، وتفتح مجالاً لاستثمارات جديدة وفرصاً متعددة. وعلى النقيض تماماً فإنها تزيد من تفاقم المخاطر في البنوك التقليدية. ولتجاوز تلك المخاطر يجب تطوير اللوائح، وقواعد التنظيم، والإشراف على المعاملات الإلكترونية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الدولي، وعلى البنوك المركزية إعادة النظر في تلك الأدوات التي تتأثر بالمعاملات الإلكترونية، للتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن تلك العمليات.

ولتحقيق ذلك تطلب الأمر وضع مجموعة من الضوابط الموضوعية والشكلية، للحد من مخاطر النقود الإلكترونية، تتمثل في الآتي:

- الضوابط الشكلية لتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية.
 - أ- وضع تنظيم قانوني يتميز بالوضوح الشديد والدقة، من حيث تحديد مفهوم النقود الإلكترونية، وتميزها عن وسائل الدفع الإلكترونية، وعن البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد، أو محدودة الأغراض.
 - ب- بيان التزامات وحقوق كل طرف في مواجهة الأطراف الأخرى، فالتزامات وحقوق مصدر النقود الإلكترونية، والعملاء، والتجار والأطراف الأخرى المستخدمة لهذه النقود، يجب أن تتسم بالشفافية والوضوح، بحيث يكون من السهل على كل طرف أن يدرك ويعي مركزه القانوني، وذلك من خلال مصطلحات قانونية واضحة وسهلة.
 - ج- توضيح الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة الخسائر التي يمكن أن تلحق بكل طرف، في حالة ما إذا أعلن إفلاس المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية، وآلية فض هذه المنازعات وهيئة أو المحكمة المختصة، والقواعد الإجرائية التي يجب اتباعها وتطبيقها.

د- إلزام مصدر النقود الإلكترونية أن يوضح ديونه، وما قد تمت تغطيته بضمان ودائع، أو بضمانات أخرى تذكر في نفس التشريع.

• الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية^(٤٨)

أ- خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة:

بمعنى أنه إذا تولى المصرف المركزي عملية إصدار النقود الإلكترونية، ففي هذه الحالة لن يكون هناك حاجة إلى إشراف من جهة أخرى، إلا أن الصعوبة تثور حينما يعهد بأمر إصدار هذه النقود إلى البنوك، أو مؤسسات ائتمانية، أو غير ائتمانية، ففي مثل هذه الحالات لابد من خضوع تلك الهيئات لإشراف دقيق ورقابة صارمة من قبل جهات حكومية متخصصة كالصندوق المركزي مثلاً وذلك لتوقي ودرء المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إصدار تلك المؤسسات للنقود الإلكترونية.

ويجب وضع حد أقصى لقيمة النقود الإلكترونية التي يسمح بالتعامل بها بين المستهلكين وتجار التجزئة، ومن الممكن أيضاً أن يلتزم المشغلون Operators للنقود الإلكترونية برقابة الصفقات المبرمة.

وعلى الجهة الرقابية أن تتأكد بصفة خاصة من أن رأس مال المؤسسة المصدرة لا يقل عن مستوى معين، وأن تقدم هذه المؤسسة ما يكفي من الضمانات المالية لتغطية أي مخاطر مالية متوقع حدوثها، كذلك يتعين على الجهات المصدرة أن تتبع سياسة إدارة قوية فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بأنشطة النقود الإلكترونية.

ولقد اشترطت اللائحة الأوروبية المنظمة للنقود الإلكترونية لسنة ٢٠٠٠ على المؤسسة الائتمانية المصدرة لهذه النقود، ألا يقل رأس مالها المبدئي عن مليون يورو (المادة ٤)، كما لا يجب أن ينخفض هذا المبلغ عن هذا الحد في أي وقت من الأوقات^(٤٩).

(٤٨) د/محمد إبراهيم الشافعي: النقود الإلكترونية: ماهيتها، مخاطرها، وتنظيمها القانوني، مرجع سابق - ص ١٧٤.
(٤٩) أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح (lvi) لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها، والرقابة عليها، ومتابعتها. وأصدرت اللجنة في مارس ١٩٩٨، ومايو ٢٠٠١ = مبادئ

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

من ناحية أخرى، فقد نص هذا التشريع أيضاً على ضرورة احتفاظ مؤسسات النقود الإلكترونية دائماً بما يساوي أو يزيد على ٢٪ زيادة على المبلغ الكلي الممثل لحجم الخصوم المالية الحالية المتعلقة بالنقود الإلكترونية غير المدفوعة أو متوسط حجم هذه الخصوم في آخر ستة أشهر، وإذا لم يكن قد مر ستة أشهر على إنشاء المؤسسة المالية، فيجب أن يتساوى هذا المبلغ أو يزيد عن ٢٪ زيادة على المبلغ الكلي لحجم الخصوم المالية المتعلقة بالنقود الإلكترونية غير المدفوعة المستخدمة خلال ستة أشهر. ويستدل على هذا المبلغ من خلال الخطة المالية المقدمة من المؤسسة المصدرة إلى السلطة المختصة.

ب- تقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية:

فإن إصدار النقود الإلكترونية قد يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود، وتحسباً لهذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الإلكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية إلى السلطات النقدية المتخصصة كالمصرف المركزي مثلاً، وذلك من أجل رفع كفاءة السياسة النقدية، ويجب على هذه التقارير أن توضح حجم النقود الإلكترونية التي تم إصدارها، أو المزمع إصدارها، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

ج- قبول تحويلها إلى نقود عادية: Redemption

التزام مصدري النقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود قانونية، (أي تلك التي يصدرها المصرف المركزي في الدولة)، وذلك عند سعر التعادل أو التكافؤ في أي وقت يطلب فيه حامل هذه النقود تغييرها.

ويرجع هذا إلى أنه في حالة عدم وجود علاقة بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية، فإن من شأن هذا أن يغري المؤسسات الائتمانية بالتهادي في إصدار النقود الإلكترونية بلا

لإدارة هذه المخاطر شملت مايلي : ١. المعاملات التجارية بين مؤسسة الأعمال (التسوق الإلكتروني). ٢. المعاملات التجارية بين مؤسسة الأعمال والحكومة ٣. المعاملات التجارية بين المستهلك والحكومة أهمها دفع الضرائب إلكترونياً. انظر: د. صالح محمد حسني، محمد الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية في التجارة الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ٢٠٠٣ ص ٢٣٣.

حدود، مما يؤدي في النهاية إلى خلق ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة، ومن ناحية أخرى، فإن تعهد المصدرين بقبول تحويل النقود الإلكترونية إلى نقود تقليدية سوف يقلل من خطر فقدان النقود الإلكترونية لوظيفة النقود، باعتبارها وحدة محاسبة في حالة ما إذا لم تقبل المؤسسات الائتمانية تغييرها عند سعر التعادل.

د- الاحتفاظ باحتياطي لدى المصرف المركزي:

يتعين على المصرف المركزي أن يفرض قيوداً خاصة بالاحتياط النقدي على مصدري النقود الإلكترونية، وذلك تحسباً لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الإلكترونية، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار، وبخضوع مصدري النقود الإلكترونية لهذا الشرط، فإن النقود الإلكترونية تقف على قدر من المساواة مع الصور الأخرى للنقود والتي تخضع عند إصدارها لمتطلبات الاحتياطي النقدي.

هـ- وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي:

النقود الإلكترونية تعتمد في وجودها على التقدم التكنولوجي، وأنه من السهل التعامل بهذه النقود عبر الحدود عن طريق شبكة الإنترنت، وينتج عن هذا عدة صعوبات تتعلق بتحديد التنظيم القانوني الذي يمكن أن تخضع له المعاملات والصفقات التجارية التي تتم بواسطة النقود الإلكترونية، وحتى لو قامت هذه الدول بتقنين التعامل بتلك النقود، فإنه ليس بالضرورة أن تشابه القواعد القانونية المنظمة لهذه المسألة، مما يثير في النهاية صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عند حدوث مشكلة قانونية.

وأخيراً فإن التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود لن يكون فعالاً ما لم يستكمل بتنظيم، وتنسيق، وتعاون دولي؛ حيث أضحى من الضروري أن تتعاون الدول من خلال اتفاقيات جماعية وثنائية يوضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة.

و- استخدام بطاقات ذكية غير قابلة للتزييف، وبرتوكولات متطورة للتشفير:

يتعين على المخططين للنقود الإلكترونية أن يوفرُوا وسائل للرقابة الأمنية، تسمح باكتشاف النقود المزورة، وأن تسمح باتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة في حالة ظهور مثل هذه المشكلات، وعلى السلطات والجهات المتخصصة إجراء التدريبات الكافية ووضع الترتيبات اللازمة لتقليل مخاطر التزييف والاحتيال في مجال النقود الإلكترونية، والتوصل إلى طريقة يتم بها الاحتفاظ ببيانات خاصة عن كل صفقة، والأطراف المبرمة لها، وذلك عند استخدام النقود الإلكترونية، وقد يتم ذلك بواسطة الآتي:

- استلزام إذن حي مباشر on line لإجراء بعض أو كل التعاملات.
- الرقابة الإدارية على المعاملات والمشاركين فيها.
- وإدخال أنظمة الاحتفاظ بالسجلات record - keeping systems، ووضع حدود للقيمة الكلية للبطاقة، ومواعيد لانقضائها.

والواقع أن الدول مازالت تنظر فيما إذا كان يجب تطبيق القوانين القائمة لمحاربة غسل الأموال، مثل (تسجيل المعاملات، وتحديد هوية المستهلكين على كل أو بعض سيولد أحجاماً هائلة من المعلومات، ومن ثم نفقات عالية لا توجد في منتجات النقود الإلكترونية). وذلك لأن تسجيل كل تعامل بالنقود الإلكترونية حالة وسائل الدفع الأخرى، خاصة النقود السائلة.^(٥٠)

وربما يكمن الحل هنا في أن تستخدم البيانات المتوفرة لدى مؤسسة الإصدار، دون استلزام بيانات خاصة تنتقل إلى الأجهزة المختصة بإنفاذ القوانين، ولأخذ هدف حماية الخصوصية في الاعتبار يمكن تطلب صدور إذن قضائي لكشف هوية المتعاملين الذين أجروا التعاملات المريبة، أو المشكوك في سلامتها.

(٥٠) د. أحمد جمال الدين: النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية مرجع سابق ص ٤٦.

المبحث الثالث نماذج تطبيقية للنقود الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

هذا النظام قد لاقى تطبيقاً في العديد من دول العالم الأجنبية، وأصبح من متطلبات الحياة التي اعتاد الناس عليها، وغدت تُسهل أساليب التعامل بين الأفراد، ولا يُعدُّ ذلك غريباً إذا ما عرفنا أن الأنظمة التشريعية في تلك الدول قد كانت سباقاً في رعاية هذا الجانب المهم من التعامل البشري، وقامت بوضع التشريعات الخاصة به، حمايةً لجانب المتعاملين من جهة، وتنظيماً لجهات الإصدار من جهة أخرى، وقد نتج عن ذلك تطور أساليب التعامل الإلكتروني، وتسهيل آلية مهمة للدفع من قبل المتعاملين.

وقد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية خدمة تحويل الأموال، في عام ١٩١٨ وذلك عند ما قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بنقل النقود بواسطة التلغراف^(٥١).

وقد تلا ذلك أن بعض المؤسسات غير المصرفية، في عام ١٩٥٠، قام بإصدار بطاقات الدفع، حيث أصدر نادي الدنيزر بطاقة تحمل هذا الاسم (Diners Club)، وتم العمل بها في العام الذي يليه، وبعدها بأعوام يسيرة قام بعض المؤسسات المالية بإصدار بطاقات الدفع كمؤسسة أمريكان إكسبرس، وأصدرت بطاقة تحمل اسمها (American Express Card) في عام ١٩٥٨.

وكان للبنوك الأمريكية دور في هذا التطور، ففي عام ١٩٥٨ اتفق كل من بنك أمريكا، وبنك تشيزمانهاتن، على إصدار بطاقة تحمل اسم (Bank Americard)، ثم توسعت البنوك الأمريكية في إصدار بطاقات الدفع، حتى وصل عدد البنوك المصدرة لهذه البطاقات إلى ١٠٠ بنك، ونظراً لعدم تحقيق الأهداف والأرباح في إدارة إصدار هذه البطاقات، فقد تقلص العدد إلى ٢٧ بنكاً فقط في عام ١٩٦٧، ثم قامت البنوك الأمريكية في نفس العام ١٩٦٧ بتأسيس

(٥١) د. محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص ١٤٦.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

جمعية تعاونية تصدر بطاقة دفع جديدة، أطلق عليها اسم (Master Charge)، ثم تحول اسمها إلى بطاقة ماستر كارد (Master Card).

وقد اتفقت البنوك الأمريكية عام ١٩٧٧ على تأسيس منظمة لإصدار بطاقة جديدة يطلق عليها اسم (Visa Card) ^(٥٢)، وسمحت للبنوك بالانضمام إلى عضويتها، والاستفادة منها، وتقوم المنظمة بالتنسيق بين البنوك الأعضاء بشأن تسويق المعاملات القائمة على استخدام هذه البطاقة ^(٥٣).

وفي تطور كبير، فقد ظهر نوع آخر من النقود الإلكترونية في عام ١٩٩٤ على يد شركة (Cyber Coin)، وفكرته تقوم على الاستغناء عن وجود حساب للعميل لدى المصرف، حيث لا تخزن قيمة النقود في الذاكرة الصلبة لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل، وإنما تحول النقود إلى محفظة مركزية للنظام كله موجودة في المصرف المصدر لها ^(٥٤).

وأما فيما يتعلق بمحافظ النقود الإلكترونية، فقد بدأت بالظهور في بعض الخدمات المخصصة، والتي تصدر من جهات خاصة، والخدمات معينة، وشريحة محددة من المتعاملين، كخدمات النقل العام، وبعض الخدمات الدراسية ^(٥٥)، فهذه المحافظ الإلكترونية ظهرت لتحقيق غايات محددة، وتنظيمها بصورة تسهل استخدام ودفع رسوم تلك الخدمات.

وقد انتقلت عملية التعامل بالنقود الإلكترونية بعد ذلك إلى نطاق أوسع، وذلك بعد صدور محافظ النقود الإلكترونية من أغلب البنوك الرئيسة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أسهمت في استخدام تلك المحافظ لدفع رسوم الكثير من الخدمات، وفي العديد من الأماكن،

(٥٢) شركة فيزا (visa inc) هي شركة متعددة الجنسيات، مقرها في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتدير أكبر شبكة في العالم للمدفوعات الإلكترونية، وإدارة المدفوعات بين المؤسسات المالية، والتجار، والمستهلكين، والشركات والكيانات الحكومية، انظر في ذلك الموقع التالي: <http://ar.m.wikipedia.org/wiki>

(٥٣) د. فايز نعيم رضوان، بطاقات الوفاء، مكتبة الجلاء المنصورة - مصر ١٩٩٠، ص ٨ و ٩.

(٥٤) د. بلال عبدالمطلب بدوي، البنوك الإلكترونية ماهيتها - معاملاتها - المشاكل التي تثيرها، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

(55) wenninger (j.) and laster (d.) ; current issues in economics and finance ،op. cit. ،p.1.

وقد كان لشركة (فيزا visa) دور كبير في نشر التعامل في تلك المحافظ الإلكترونية، حيث إنها قامت بالعديد من الأنظمة الداعمة لعملية الدفع بالنقود الإلكترونية، وقد أصدرت هذه الشركة بطاقات الدفع الإلكترونية للاستخدام الواحد (Jetables)، وبطاقات الدفع الإلكترونية للاستخدام المتعدد (Rechargeables)، ويطلق عليها اسم (visa cash)؛ حيث يمكن استخدام البطاقة القابلة للشحن لمرات عديدة من خلال إعادة شحنها في مواقع البيع^(٥٦).

ومتى ما كانت عملية التعامل الإلكترونية ذات نطاق واسع، فإن ذلك يسهل القيام بالعديد من التعاملات الإلكترونية، ويتيح لشرائح المتعاملين الاستخدام الشامل لتلك المحافظ الإلكترونية، وهو ما يسارع في تطوير وإنضمام الخدمات الأخرى لتلك المنظومات والمحافظ الإلكترونية، لكسب المزيد من المتعاملين.

وهناك بعض النماذج التطبيقية لنظام النقود الإلكترونية في الدول العربية، سيتم عرضها من خلال الآتي:

المطلب الأول: النموذج الإماراتي للنقود الإلكترونية.

المطلب الثاني: النموذج المصري للنقود الإلكترونية.

المطلب الأول

النموذج الإماراتي للنقود الإلكترونية.

دولة الإمارات لن تتعامل بالنقود الورقية أو المعدنية بشكل كلي، في موعد أقصاه سنة ٢٠٢٠، ولن يتداول المواطنون، والمؤسسات الحكومية، والتجار سوى كميات محدودة جداً من النقود، بدلاً عن ذلك سيكون الدفع عن طريق البطاقات المصرفية، والهواتف الذكية^(٥٧) وذلك نتيجة تبني المصرف المركزي بدولة الإمارات (الجهة الوحيدة المعنية بوضع وتطبيق

(56) Banque electronique, Conceil Nationale du credit, rapport, op. cit., p.225.

(٥٧) الدراسة التي أعدها شركة "تربيل" لخدمات الدفع الإلكتروني، جريدة البيان عدد ١٤ من نوفمبر ٢٠١٥.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

السياسات الخاصة باستخدام العملة الوطنية) للسياسات الخاصة بهذا النوع من النقود الإلكترونية، وتطويرها لمواكبة التحديث الدائم في استخدامها.

وفىما يتعلق بأنواع البطاقات الإلكترونية الذكية التي يتم التعامل بها في دولة الإمارات، فتمثل في الآتي:

• الدرهم الإلكتروني (e-dirham) الخاص بوزارة المالية والصناعة: (٥٨)

بتاريخ ١٠ من يناير ٢٠٠١ صدر القرار الوزاري بوزارة المالية والصناعة رقم: ٨ لسنة: ٢٠٠١، وهو الخاص بتنظيم تحصيل الإيرادات باستخدام البطاقة الإلكترونية (الذكية)، وتطبيقاً لذلك قامت وزارة المالية والصناعة بتطوير وتحديث طرق تحصيل الإيرادات الحكومية، باستبدال طرق آلية جديدة تعتمد على السهولة والبساطة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، عن الطرق القديمة التقليدية كالطابع المالية وإيصالات استلام الإيرادات، مع توفر عناصر السرعة والأمان والثقة في هذه الطرق الحديثة، وقد تُرجم ذلك بصور هذا النظام الإلكتروني الجديد، واعتبر الدرهم الإلكتروني (e-dirham) نقلة نوعية متميزة في أساليب تحصيل الإيرادات المالية الحكومية.

وهو عبارة عن بطاقة ذكية إلكترونية خاصة بوزارة المالية والصناعة بدولة الإمارات، تستخدم لدفع الرسوم المستحقة لجميع المعاملات الرسمية لدى الوزارات والدوائر الحكومية الاتحادية.

(٥٨) صدر القرار الوزاري للدرهم الإلكتروني في ٢٨ مادة، تناول استخدامات البطاقات الإلكترونية، وطباعتها، وتسويقها، وإجراءات التحصيل بالوزارة المقدمة للخدمة، وإجراءات الرقابة وبعض ناذج تقارير هذا النظام، ومن الملاحظ أن القرار الوزاري السابق قد صدر سابقاً لأقدم قوانين دولة الإمارات فيما يخص التعامل الإلكتروني، وهو قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ والصادر بدبي بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢، وهنا قد يعاب على المشرع عدم القدرة على مواكبة التطور السريع لآليات التعامل الإلكترونية الحديثة، والتأخر في الاستجابة لهذه المتغيرات المطلوبة للتنظيم الأفضل للعلاقات بين شرائح المجتمع، سواء فيما بين الأفراد، أو فيما بين الأفراد والجهات الرسمية، وهو ما سنوضح بعض تأثيراته في نتائج وتوصيات هذا البحث.

وتوفر وزارة المالية والصناعية الدرهم الإلكتروني كخدمة دفع آلي بواسطة البطاقة الذكية، والتي يستفيد منها المتعاملون مع وزارات ودوائر الدولة، لدفع وتسديد رسوم الخدمات الحكومية في مختلف مواقع الدفع الرسمية المعتمدة.

وفي سبيل تفعيل ونشر هذه الآلية الجديدة قامت وزارة المالية والصناعية بالتعاقد مع العديد من البنوك المحلية، وتوظيفها للقيام بتوزيع تلك البطاقات كجهات تسويقية، وبالتالي تحصيل المبالغ بصورة نقدية سريعة ومضمونة، وتطوير الخدمات المقدمة من خلالها، وتوجيهها لرفع كفاءة وفاعلية التسهيل على مستخدمي خدمات الوزارات والدوائر الحكومية.

وقد تم إصدار الفئات النقدية للبطاقات الإلكترونية للدرهم الإلكتروني بقيمة ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ درهم، ويتم شحن البطاقات الإلكترونية من خلال البنوك الرسمية المتعاقدة مع وزارة المالية والصناعة، أو من خلال الأجهزة الإلكترونية المعدة لعمليات إعادة تعبئة البطاقات الذكية.^(٥٩)

ومما سبق يتبين أن نظام الدرهم الإلكتروني، وإن كان يتميز بالصبغة الإلكترونية، ويقوم بدور كبير في تسهيل عملية دفع رسوم المتعاملين إلا أنه لا يمكن أن يوصف بأنه تمثيل للنقود الإلكترونية؛ حيث تنحصر استخداماته في الخدمات التي تقدمها الوزارات والدوائر الاتحادية، والتي غالباً ما تكون محصورة في تسديد رسوم هذه الخدمات، وقد تم تحديدها مسبقاً، وبدون أي تعديل.

ومن سلبيات نظام الدرهم الإلكتروني أن هناك بعض الخدمات الأخرى في مواقع تقديم خدمات الوزارات، ولكن لا يمكن دفع رسومها ببطاقة الدرهم الإلكتروني، لعدم تحديدها مسبقاً ضمن استخداماته، كما أن استخدامات بطاقة الدرهم الإلكتروني تنحصر في استخدام الشخص أو الجهة التي تم إصدار البطاقة باسمه فقط.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل لنظام الدرهم الإلكتروني (e-dirham) انظر الموقع التالي:

<http://www.e-dirham.gov.ae/Arabic.htm>.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

• نظام البطاقة الموحدة لوسائل النقل الجماعي في دبي (نول nol):

تقوم هيئة الطرق والمواصلات بإمارة دبي بإصدار البطاقة الموحدة لوسائل النقل الجماعي (نول nol)، وتستخدم البطاقة الذكية في دفع رسوم استخدام وسائل النقل التي توفرها الهيئة، والمتمثلة في مترو دبي وحافلات المواصلات العامة والباص المائي الحديث بدبي.

ولبطاقة (نول) الذكية عدة أنواع، منها بطاقة (نول) الذهبية، وبطاقة (نول) الفضية، وبطاقة (نول) الزرقاء، وبطاقة (نول) الحمراء، ومع كون كل البطاقات يتم تعبئتها لغاية ٥٠٠ درهم فقط، إلا أن كلاً منها معد للاستخدام بصورة تختلف عن الأخرى، فبالنسبة لبطاقة (نول) الذهبية فهي تحتوي على محفظة إلكترونية، وتتيح هذه البطاقة لمستخدميها مزية استخدام الدرجة الذهبية في مترو دبي، وأما بطاقة (نول) الزرقاء فهي بطاقة إلكترونية شخصية تحمل صورة شخصية لصاحبها، ولا يمكن لأي شخص آخر استخدامها، وهي آمنة في حال تعرضها للتلف أو السرقة، بحيث يتم إيقاف البطاقة، وإصدار بديل لها بالمبلغ المتبقي في حال الإبلاغ عن فقدان البطاقة.

وتعتبر البطاقة الذكية (نول) من البطاقات مدفوعة القيمة مسبقاً، ومع كونها تتميز بصورتها الإلكترونية إلا أنه لا يمكن اعتبارها من النقود الإلكترونية، حيث إنها أعدت لاستخدامات مدفوعة الأجرة، كما أنه لا يمكن استخدامها إلا للخدمات المخصصة لها^(٦٠).

• بطاقة الدفع الإلكتروني الخاصة بخدمات محطات أدنوك لخدمات الوقود (رحال rahal):

على الرغم من أن البطاقة الإلكترونية الذكية (رحال rahal) يمكن استخدامها في مجالات كثيرة وعديدة عند محطات التزود والتسوق في محطات أدنوك للوقود، وتتم تعبئتها بكل سهولة في مواقع البيع، إلا أنها تعتبر من البطاقات مدفوعة القيمة مسبقاً، ولا تعتبر كنوع من

(٦٠) لمزيد من التفاصيل لنظام بطاقة (نول) انظر الموقع التالي : www.nol.ae.

النقود الإلكترونية، ويرجع ذلك إلى أن البطاقة مخصصة للاستخدام عند محطات النقود فقط، بل وليس سوى عند محطات النقود (أدنوك) دون غيرها من المحطات، مما يشكل إلزاماً لحامل هذه البطاقة بعدم استخدامها في أي مواقع أخرى، وبالتالي عدم فائدتها خارج تلك المحطات المخصصة لها^(٦١).

ويوجد غير مذكورنا العديد من البطاقات الإلكترونية الذكية، والتي تستخدم لدفع الرسوم المقررة أو للاحتفاظ بالنقاط المكتسبة عند الشراء.

وبهذا يتضح لنا أن بيئة التعامل الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، في قابلية لدخول نظام النقود الإلكترونية فيها، وبالمواصفات المطلوبة للتعامل بالنقود الإلكترونية، والتي من أهمها عدم الارتباط بالحساب المصرفي، وسيكون وجود هذا النظام في سوق العمل دافعاً لعجلة التطور في عمليات التعامل الإلكترونية بين شرائح المتعاملين، لا سيما أن مقومات التشريعات القانونية متوافرة وموجودة.

• تطبيق كليب، (Klip)، المبتكر:

كشفت «شركة محفظة الإمارات الرقمية»، التي يمتلكها ١٦ مصرفاً وطنياً في الدولة، عن تطبيق «كليب» (Klip)، المبتكر، مؤكدة أنه سيسهم في تمكين سكان دولة الإمارات من الاستغناء عن حمل الأموال النقدية. وأكدت الشركة أن التطبيق المبتكر حظي بقبول وترحيب كبيرين خلال الاختبارات الصارمة التي خضع لها، وشاركت فيها شريحة واسعة من المجتمع الإماراتي، وأوضحت الشركة أن «كليب»، يتيح لأي شخص يعيش أو يعمل في دولة الإمارات، إنفاق الأموال وتحويلها وادخارها، فضلاً عن أنه يجمع بين أفضل الممارسات من مجموعة متنوعة من أنظمة الدفع حول العالم، لافتة إلى أنه يهدف إلى الاستغناء عن استخدام النقود الورقية في المعاملات اليومية، إذ يجمع بين مرونة ومزايا استخدام الهواتف الذكية لشراء الاحتياجات، وسداد الدفعات اليومية بالأسلوب المألوف لاستخدام النقود الفعلية.

(٦١) لمزيد من التفاصيل لنظام بطاقة رحال انظر الموقع التالي : www.adnoc-dist.ae.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

وسيتيح «كليب»، للأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية بشكل خاص، فرصة الاستمتاع بميزات هذا النظام، ومستوى الأمان العالي الذي يوفره، مقارنة باستخدام النقد، وقال المدير العام لـ «محفظة الإمارات الرقمية»، مكي فيكينز^(٦٢)، إن محفظة «كليب»، الرقمية تعكس تفوق وإصرار وعزيمة دولة الإمارات، على تسريع وتيرة التحول الرقمي، مقارنة بأية دولة أخرى.

وأضاف: «نحن لا نتحدث هنا عن مجرد حل جديد للدفع الإلكتروني، بل عن توجه شامل نحو مستقبل خالٍ من الأوراق النقدية يعود بالفائدة على الجميع، بما في ذلك المتعاملون الأفراد من المستويات كافة، والشركات الصغيرة والكبيرة والمصارف، إضافة إلى الحكومة.

المطلب الثاني

النموذج المصري للنقود الإلكترونية

أعلنت وزارة المالية بمصر أنها تستعد لتطبيق نظام تحصيل المدفوعات المالية الحكومية إلكترونياً إلزامياً للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة، بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني بدءاً من ١ منيناير ٢٠١٩.

وتعد هذه المنظومة الجديدة إنجازاً جديداً في مسيرة مصر؛ حيث يحقق الكثير لمستقبل الاقتصاد المصري ويعني ذلك السير بخطى ثابتة نحو التحول من مجتمع نقدي "كاش"، إلى مجتمع إلكتروني، وأن الاقتصاد المصري أصبح يركز على تقنيات حديثة تدفع لتزايد معدلات النمو.^(٦٣)

وقد عرف النظام المصرفي المصري وسائل الدفع الإلكترونية عام ٢٠٠٢، حيث كان عدد البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية ٢٩ بنكاً مصريةً وأجنبياً، وارتفع عدد

(٦٢) جريدة الإمارات اليوم عدد ٦ من أكتوبر ٢٠١٧.

(٦٣) جريدة الشروق المصرية عدد يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٩/٥.

البطاقات الإلكترونية إلى حوالي ٣٩٠ ألف بطاقة، وهو بالمقارنة بعدد البطاقات المستخدمة عالمياً قد يكون صغيراً جداً.

و عملية إصدار النقود الإلكترونية قاصرة على البنوك التجارية وحدها، بشرط الحصول على ترخيص من المصرف المركزي، بهدف حماية السوق المصرفي من مقدمي الخدمات المصرفية غير المرخص لهم^(٦٤).

وعندما تتولى الجهات غير الحكومية إصدار النقد الإلكتروني في حالة السماح لها، على الجهة الرقابية أن تتأكد من أن رأس مال المؤسسة المصدرة لا يقل عن مستوى معين، وأن تقدم هذه المؤسسة مايكفي من الضمانات المالية لتغطية أي مخاطر مالية متوقع حدوثها.^(٦٥)

وقد قام المصرف المركزي المصري إيماناً منه واستعداداً لما ستؤول إليه عملية إصدار هذه المحافظ مستقبلاً بإصدار مجموعة من الضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية، وإصدار وسائل دفع إلكترونية، والتي يجب أن تراعيها البنوك قبل دخولها في هذا المجال، وهذه الضوابط هي كالتالي^(٦٦):

١. ضرورة حصول المصرف الراغب في القيام بإصدار نقود إلكترونية على ترخيص من المصرف المركزي المصري.
٢. يقتصر منح الترخيص على البنوك المسجلة لدى المصرف المركزي المصري وحدها.
٣. يُشترط لحصول أي بنك على ترخيص للتعامل في هذه المجالات أن يكون مستوفياً للضوابط الرقابية التي تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال، وأسس تصنيف القروض، وتكوين المخصصات والتوازن في مركز العملات، وتركز

(٦٤) انظر: الضابط الأول من الضوابط التي أقرها مجلس إدارة المصرف المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ٢٠٠٢، لإلزام المصارف المسجلة بها.

(٦٥) كان عدد البطاقات المستخدمة عالمياً بحلول عام ٢٠٠٢ ما يقارب ١,٢ مليار بطاقة. انظر: د. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مرجع سابق ص ١٦٨ إلى ١٧١.

(٦٦) المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري، المجلد الثاني والأربعون، العدد الرابع، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ص ١٢٤-١٢٥.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

- التوظيفات لدى المراسلين في الخارج، والتركز الائتماني.
٤. على المصرف أن يتبع مبادئ حسيمة لإدارة مخاطر إصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية، وأن يحدد تفصيلاً أنواع وسائل الدفع التي يرغب في إصدارها، والشروط المتعلقة بها، وكذا مسؤوليات الجهات ذات العلاقة بهذه النقود والتي تشمل على مسؤوليات المصرف والعميل.
٥. إفصاح المصرف المرخص له بإصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية على الموقع الخاص به على شبكة الإنترنت، بما يفيد حصوله على ترخيص بذلك، ورقم وتاريخ الحصول عليه، مع ربط هذا الموقع بصفحة المصرف المركزي المعلن فيها عن أسماء البنوك المرخص لها، حتى يتحقق العملاء من صحة الترخيص.
٦. على المصرف أن يحدد المسؤوليات الواقعة عليه والواقعة على العميل من جراء تقديم الخدمة المصرفية عبر الشبكات.
٧. يلتزم المصرف بالحصول على موافقة العميل على الخصم من رصيد حسابه الجاري بالقيمة التي يتيحها له المصرف إلكترونياً، والعمولة التي يتقاضاها المصرف لقاء ذلك.
٨. يقتصر إصدار وسائل الدفع الإلكترونية على الجنيه المصري فقط لعملاء المصرف، خصماً على حساباتهم الجارية الدائنة بالجنيه المصري.
٩. تلتزم البنوك المرخص لها بالعمل في هذه المجالات باتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات، من وإلى النظم، لمنع الاختراق وإساءة الاستخدام.
١٠. يتطلب الأمر، بالنسبة لإصدار وسائل دفع إلكترونية، الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزييف، ومتابعة العمليات الفردية والاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية، وتوافر شروط الأمان في البطاقات الذكية أو غيرها، مع مراعاة وضع حد أقصى لما يخزن على البطاقة.
١١. يلتزم المصرف بإعداد خطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات^(٦٧).

(٦٧) مجلة المصرف المركزي، المجلد ٤٢، العدد الرابع، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص ١٢٤، وما بعدها.

خاتمة

يجب على المؤسسات المصرفية والبحثية في الوطن العربي أن تعطي التطور في مجال النقود الإلكترونية حقه من الاهتمام والدراسة، حتى لا نفاجأ بأدوات دفع عالمية الطابع تفرض نفسها علينا دون توقع واستعداد ملائم من جانبها للتعامل معها، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية.

خاصة أن الدول تسعى لمواكبة كل ما هو جديد في خدمة شرائح المتعاملين، لا سيما في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تسعى لتحقيق ونشر آليات الحكومة الإلكترونية والذكية في كل مجالاتها، وفي تقديم أفضل الخدمات لكل القاطنين فيها.

ولا يعني ذلك إضعاف دور المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، لأن الآليات الأخرى التي يحوزها ستمكنه على الأرجح من الاستمرار في ممارسة هذا الدور، أيًا كان مدى انتشار النقود الإلكترونية.

بشرط استمرار رقابة المصرف المركزي لعملية إصدار النقود الإلكترونية، لتجنب المخاطر المحتملة على الأوضاع النقدية، و أيضاً لحماية المتعاملين بها.

وفي ضوء ما سبق سوف نعرض لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث:
أولاً: النتائج:

- الاقتصاد العالمي يقف على أعتاب مرحلة قد تحتفي فيها النقود التقليدية، سواء المعدنية أو الورقية، ويصبح هناك قبول عام للأفراد للتعامل بالنقود الإلكترونية.
- إصدار النقود القانونية من قبل البنوك المركزية، سوف يقلص في ظل انتشار التعامل الآمن نسبياً للنقود الإلكترونية، حيث يتوقع أن يزيد إقبال الأفراد على التعامل بالنقود الإلكترونية، وتفضيلها على الأشكال التقليدية للنقود، خاصة مع ضمان إعطاء فوائد على أرصدة النقود الإلكترونية.

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

- لا يرخص للبنك بإصدار هذه النقود الإلكترونية إلا بعد التأكد من سلامة وموثوقية الأجهزة والأدوات الخاصة به، في ظل تبني المصرف المركزي ممارسة نوع من الرقابة على نظم التأمين في إصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها.
- تتماز النقود الإلكترونية بالأمان والسرية، والمقصود بالأمان أن عملية التحويل تتم بطريقة بحيث لا يمكن لأحد أن يعدل أو يلغي شيئاً منها، أما السرية فتعني أن الصفقة الإلكترونية تتم بصورة مجهولة (anonymous)، ولا يمكن لأي شخص الولوج إلى أنظمة الدفع الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات:

- يجب أن يحتوي أيتنظيم قانوني يتعلق بإصدار النقود الإلكترونية على حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، والضمانات التي تكفل، وتضمن مقدرة الجهة المصدرة لهذه النقود- على إدارة المخاطر المختلفة الناشئة عنها.
- يجب إلزام المصرف بتمكين العميل من استخدام النقد الإلكتروني، وذلك بتزويده بأداة الدفع، والبرامج اللازمة لاستخدامها، مع إحاطة العميل علماً بكافة التفاصيل المتعلقة بهذه النقود، سواء المتعلقة بالتعاقد مع المصرف على هذه الخدمة، أم المتعلقة بالنواحي الفنية الخاصة بتشغيل الأدوات والبرامج.
- يجب التأكد من التزام المصرف بالمحافظة على كافة البيانات الخاصة بالعميل، والتي أدلى بها الأخير بمناسبة الحصول على النقود الإلكترونية، واعتبارها من قبيل الأسرار المصرفية، على أن يتحمل المصرف المسؤولية كاملة في حالة انتهاك سرية هذه البيانات.
- يجب تبني مجموعة من النصوص تحمي العميل (المستهلك) من الشروط التعسفية التي قد يدرجها المصرف بخصوص إصدار النقود الإلكترونية؛ خاصة تلك التي تعفيه من المسؤولية، أو بفرض التزامات غير عادلة على العميل.

أهم المراجع

- (١) د/ أحمد جمال الدين موسى: النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ع ٢٩ مصر ٢٠٠١.
- (٢) د/ بسام أحمد الزلي، دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال، المجلد ٢٦، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٠.
- (٣) باسم علوان العقابي، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر: النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ٦ ١٧ عمان مايو ٢٠٠٨.
- (٤) د/ باطمي غنية: خصائص وأشكال النقود الإلكترونية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة العلوم السياسية والقانون-العدد ٧٠ مجلد ٠٢ تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين فبراير ٢٠١٧.
- (٥) د/ بلال عبدالمطلب بدوي، البنوك الإلكترونية ماهيتها، معاملاتها، المشاكل التي تثيرها، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
- (٦) ثناء أحمد محمد المغربي، الوجهة القانونية لبطاقات الائتمان، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- (٧) د/ جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- (٨) د/ سحنون محمود: النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، ٢٠٠٦.
- (٩) د/ صالح محمد حسني محمد الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية في التجارة الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال

[د. هيثم محمد حرمي شريف]

- المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ٢٠٠٣.
- (١٠) د/ صفوت عبد السلام عوض الله، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة السادسة عشرة، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٨
- (١١) د/ ضياء علي أحمد نعمان: المسؤولية المدنية الناتجة عن الوفاء الإلكتروني بالبطائق المصرفية دراسة مقارنة، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش ط١ - ٢٠١٠.
- (١٢) —: النقود الإلكترونية وسيلة وفاء في التجارة الإلكترونية، المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية - ع ٥ المغرب ٢٠١١.
- (١٣) د/ . عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز: النقود الافتراضية، مفهومها، أنواعها، وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١ يناير، القاهرة، ٢٠١٧.
- (١٤) د/ عبد الناصر الهادي عون، النقود الإلكترونية، تعريفها - مميزات - مخاطرها، المجلة الليبية للدراسات - دار الزاوية للكتاب - ع ٣ - ٢٠١٣.
- (١٥) د/ فايز نعيم رضوان، بطاقات الوفاء، مكتبة الجلاء المنصورة - مصر ١٩٩٠.
- (١٦) د/ محمد إبراهيم الشافعي: النقود الإلكترونية: ماهيتها، مخاطرها، وتنظيمها القانوني، مجلة الأمن والقانون - أكاديمية شرطة دبي - مج ١٢، ع ١، ٢٠٠٤.
- (١٧) د/ محمود محمد أبو فروة: الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- (١٨) د/ نادر عبد العزيز شافي: المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٧.
- (١٩) نبى خالد عيسى الموسوي، إسراء خضير مظلوم الشمري: النظام القانوني للنقود الإلكترونية مجلة بابل للعلوم الإنسانية، م ٢٢، ع ٢ العراق ٢٠١٤.

المراجع الاجنبية:

- Apostolos Ath. Gkoutzinis; internet banking and the law in Europe, Cambridge university press, first published, 2006>
- KURTZMAN (J.); The Death of money:How the electronic economy has destabilized the world markets and created economic chaos?;Simon and Schuster for publishing ; April; 1993;